

الترجمة في تجربة المغرب العربي

د. علي القاسمي
أستاذ جامعي وكاتب،
مستشار مكتب تنسيق التعريب
بالرباط.

100. تقديم

الترجمة ضرورة حضارية ونشاط فكري وعملية لغوية، يحتملها الاحتكاك بين شعوب ذات ألسنة متباينة، سواء أكان هذا الاحتكاك مقصوداً لذاته أو حاصلًا عرضاً، وسواء أكان مباشراً كما في الحروب والهجرات والاستعمار أو غير مباشر كذلك الذي يتم عبر وسائل الإعلام والاتصال.

وتتطلب ترقية الترجمة وتحويلها من مجرد عملية لغوية شكلية إلى عملية حضارية عوامل ووسائل يجب السعي إلى إيجادها بوعي وإدراك مسبقين، لكي تكون هذه الترجمة مؤثرة في تأويل المعرفة المنقولة وتأصيلها وتيسير الهجرة الحقيقية للأفكار والمناهج والأساليب إلى المجتمع المتلقي.

ولما كان تأسيس المعارف يحتاج إلى الإحساس والعقل معاً، فبالإحساس نلاحظ الأشياء والحقائق بصورة موضوعية، وبالعقل نبذل جهداً ذهنياً لإحداث التغيير والتطوير، فإن الغرض من هذه الورقة إلقاء نظرة سريعة على تجربة الترجمة في المغرب العربي، وتحسس المشكلات والصعوبات القائمة، ثم إعمال الفكر في الطرائق التي من شأنها جعل الترجمة تقوم بدورها الحضاري الطليعي. (لوفي : 183)

ويشمل نطاق هذه الدراسة تجربة الترجمة في تونس والجزائر والمغرب منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن الحادي والعشرين. وقد اقتصرَت الدراسة على هذه الأقطار الثلاثة من أقطار المغرب العربي لتشابه ظروفها التاريخية، وتماثل أوضاعها اللغوية، وتقارب تجاربها الثقافية. وسنتناول بالعرض الوجيز أهداف الترجمة في هذه الأقطار، والعوامل المؤثرة في تنمية الترجمة ومدى توفرها فيها، ونتاج الترجمة من حيث الكم والكيف، وبعض الاقتراحات التي من شأن الأخذ بها ترقية الترجمة وتفعيلها.

وغني عن القول إن تجارب المغرب العربي في الترجمة والتعريب " كثيرة لا يمكن رصدها وعرضها جميعا، وما التركيز على بعضها، هنا، إلا لاستخلاص الخصائص البارزة لتجارب محدودة عددا ولكنها متنوعة في سياقها وأوضاعها وفي دوافعها وأولوياتها ونتائجها" كما جاء في مخطط هذا المؤتمر.

200. أهداف الترجمة

من دراستنا لحركة الترجمة وطبيعة مؤسساتها في أقطار المغرب العربي نستخلص أن الأهداف المتوخاة منها قد اختلفت طبقا للفترات التاريخية المتعاقبة، وفي ضوء الظروف الاجتماعية والثقافية، وحسب سياسات السلطة الحاكمة المتباينة. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

210. الترجمة وسيلة اتصال بالدول الأجنبية

في أوائل القرن التاسع عشر، وقبل أن تقع أقطار المغرب العربي فريسة للاستعمار الفرنسي، مهما اتخذ هذا الاستعمار من تسمية كالحماية وغيرها، فإن الهياكل الإدارية الوطنية في هذه الأقطار لم تكن بحاجة إلى ترجمة للتواصل مع الأهالي، ولهذه فإن الحاجة إلى الترجمة آنذاك كانت محدودة على المستوى المركزي وتتحصر في الاتصال بالدول الأجنبية أو ممثليها أو مؤسساتها في عواصم تلك الأقطار. وفي حين كان المغرب في تلك الفترة مستقلا، كانت تونس والجزائر تخضعان شكليا للباب العالي وتتمتعان باستقلال ذاتي داخل الإمبراطورية العثمانية. ولهذا كانت مراسلات السلطة المركزية في هذين القطرين مع الاستانة تجري عادة باللغة الرسمية للإمبراطورية وهي اللغة التركية¹. وكان نظام التعليم في هذه البلدان تقليديا يعتمد في بنيته على الكتاتيب والربط والزوايا وبعض المعاهد الإسلامية القديمة كجامع الزيتونة في تونس وجامع القرويين في فاس. وكانت المناهج في مرحلتها المتقدمة تتحصر في دراسة اللغة والفقه والتوحيد والأصول والتفسير. ولم يكن لدراسة اللغات الأجنبية أو الترجمة مكان في مناهج هذا النوع من التعليم.

ونتيجة لذلك فإن الترجمة كانت محدودة، وكانت أعداد المترجمين ضئيلة، وكان يجري إعدادهم على نطاق ضيق كذلك.

220. الترجمة وسيلة للاقتباس من النهضة الأوروبية

يم. وكان بعض البايات يكتب الباب العالي باللغة العربية متعللا بأنه "لا يضع خاتمه إلا على ما يفهم خصائص تركيبه". (مواعدة : 112).

عندما تولى محمد علي باشا الكبير مقاليد السلطة في مصر عام 1805، أوجه إلى تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا، فأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا واهتم بالترجمة بوصفها وسيلة لنقل المعارف والعلوم من الحضارة الأوربية. وكان للإصلاحات التي أحدثها والمؤسسات التعليمية التي أنشأها في مصر صدى كبيرا في أقطار المغرب العربي. كما وصلت مؤلفات رواد النهضة العربية في مصر مثل كتاب "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" لرفاعة الطهطاوي (1801-1873) إلى مثقفي المغرب العربي وتأثروا بها. (مواعدة : 37-51)

ففي تونس مثلا نجد أن أحمد باي - باي تونس (1837-1855)، يسافر إلى أوروبا ويتأثر بما يشاهد من نهضة سياسية واقتصادية وعلمية، ويؤسس بعد عودته مدرسة باردو العسكرية سنة 1840. وإذا كانت تلك المدرسة ليست متخصصة في الترجمة فإنها كانت تدرس العلوم العصرية باللغات الأجنبية، وقام المشرفون عليها وأساتذتها بنقل عدد من الكتب الأوربية العلمية والتقنية إلى اللغة العربية. ونجد بعد ذلك الوزير المصلح خير الدين التونسي (1810-1890) صاحب كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" قد أشرف بنفسه على ترجمة عدد من الكتب الأوربية إلى العربية، وكان هو نفسه يجيد اللغة الفرنسية. وقد أسس هذا الوزير

المصلح المدرسة الصادقية عام 1875 لتدريس اللغة العربية والعلوم العصرية واللغات الأجنبية (التركية والإيطالية والفرنسية) ليتمكن خريجوها وأساتذتها من نقل العلوم والتقنيات إلى العربية. ويتأثر الشيخ السنوسي التونسي بكتاب الطهطاوي عن باريس فيؤلف كتاب "الاستطلاعات الباريسية" الذي يدعو فيه إلى ترجمة الكتب العلمية الفرنسية للاستفادة منها في نهضة البلاد التونسية (مواعدة : 44-49).

وفي المغرب نجد أن السلطان عبد الرحمن بن هشام (1823-1859) يقوم بإرسال البعثات الطلابية إلى القاهرة وبعض البلاد الأوربية، وإنشاء مدرسة الهندسة بفاس الجديدة، وتأسيس "مدرسة الألسن" في طنجة، والدعوة إلى إصلاح مناهج التعليم في جامعة القرويين، ويشرف ولي عهده الأمير سيدي محمد على ترجمة موسوعة لالاند في الفلك التي كانت قد صدرت عام 1793. كما اضطلع أحمد السوسي بترجمة بعض كتب الحساب والهندسة من اللغة العربية إلى الفرنسية. (التازي : 76-77). وإذا كان بعض النقاد يرى أن تلك الترجمات كانت "مجرد إرهاصات أولية، ارتبطت أساسا بتلبية حاجيات طارئة، لا تمثل أية استمرارية لحركة الترجمة في الأندلس" (علوش : 10)، فإن ذلك لا ينفي أن

القادة ورجال الإصلاح آمنوا بأن التعليم والترجمة هما من وسائل نقل ثمار النهضة الأوروبية إلى البلاد العربية.

وعلى الرغم من أن الجزائر كانت تمر في فترة سياسية مضطربة ووضع اقتصادي متدهور خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ما حرمها من الاقتباس من العلوم والتقنيات الأوروبية بل أدى إلى سقوطها تحت السيطرة الفرنسية، فإننا لا نعدم أن نجد بعض رواد التجديد الإسلامي، مثل حمدان خوجة (1775-1840) الذي تعلم الفرنسية والإنجليزية إضافة إلى اللغة التركية، ونقل كتاب "إمداد الفتاح" في المذهب الحنفي من التركية إلى العربية، وألف كتابا باللغة الفرنسية بعنوان "المرآة : لمحة تاريخية وإحصائية عن دولة الجزائر"، ودعا في كتابه "إتحاف المنصفين" إلى "وجوب الأخذ بالحضارة الأوروبية." (عقاب : 25)

230. الترجمة وسيطة بين الإدارة الاستعمارية والأهالي

استعمرت فرنسا الجزائر عام 1830، ثم دخل جيشها تونس عام 1881، وفرضت حمايتها على المغرب عام 1912. وكانت الإدارة الفرنسية في هذه الأقطار بحاجة إلى المترجمين ليكونوا وسطاء بين السلطة الفرنسية وأهل البلاد. ولهذا فإنها اهتمت بالمترجمين ورفعت من شأنهم، فكانوا يحملون رتبا عسكرية في الجيش الفرنسي بالجزائر. كما هيأت لهم هذه الإدارة وسائل العمل، وألف مستعرب فرنسي هو شربونو أوغست Auguste "قاموس عربي فرنسي" عام 1876، كما ألف لوي ماشويل Louis Machuel،

الذي كُلف بإدارة التعليم العمومي في تونس عام 1883 - أي بعد دخول الجيش الفرنسي البلاد بأقل من سنتين - كتاب "دليل الترجمان" إلى جانب كتب أخرى في تعليم اللغة الفرنسية. وما إن دخل الجيش الفرنسي المغرب عام 1912 حتى أمر المقيم الفرنسي العام الجنرال ليوطي بإنشاء (المدرسة العليا للترجمة) "لإيجاد وسطاء بين الفرنسيين والمغاربة." (علوش : 25)

240. الترجمة طريقة لتعليم اللغة الأجنبية

تطورت طرائق تدريس اللغات الأجنبية ومرت بمراحل مختلفة منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. ويمكن أن نذكر هنا أربع طرائق رئيسة هي :

أ- طريقة الترجمة والنحو، التي كانت شائعة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

ب- الطريقة المباشرة، التي كانت مستعملة في النصف الأول من القرن العشرين

ت- الطريقة السمعية النطقية التي كانت معروفة في أواسط القرن العشرين

ث- الطريقة التواصلية التي استعملت منذ الربع الأخير من القرن العشرين. (القاسمي، 1970 : 20-27)

وقد استخدمت طريقة الترجمة والنحو في تعليم اللغة الفرنسية في أقطار المغرب العربي في القرن التاسع عشر والربع الأول من

القرن العشرين. وتتلخص هذه الطريقة في ترجمة المفردات والنصوص والتراكيب، وتحفيظ الطلاب القواعد النحوية للغة الأجنبية التي يراد تعلمها. وليس المقصود بترجمة المفردات والنصوص من اللغة الأجنبية إلى اللغة الأم وبالعكس تدريب الطلاب على الترجمة، وإنما وسيلة لتعليم اللغة الفرنسية والتمكن من فهمها والتعبير كتابيا بها.

فقد كان نشر الثقافة الفرنسية وتعميم استعمال اللغة الفرنسية في طليعة أهداف الاستعمار الفرنسي. ولهذا يقول محمد مواعدة: "إن دخول الجيش الفرنسي إلى تونس وإقامة نظام الحماية في 12 ماي 1881 لا يمثل حدثا عسكريا وسياسيا فقط، بل هو أيضا منعرج مهم في الميدان الفكري واللغوي ما دام انتشار لغة من اللغات مرتبطا أشد الارتباط بقوة أهلها... وللوصول إلى هذه الغاية الغاية أعدت حكومة الحماية منذ السنوات الأولى لانتصابها بتونس برنامجا تعليميا يهدف إلى جعل أبناء السكان مهما اختلفت جنسياتهم يتعلمون اللغة الفرنسية" وجعل أذهانهم تتكيف والنظريات الفرنسية" (مواعدة : 70). ويعلق الناقد المغربي سعيد علوش على هذا بقوله: "ولم يكن الأمر يقتصر على تونس وحدها بل سبقتها الجزائر ولحق بهما المغرب." (علوش : 29)

ولكن الإدارة الفرنسية في بلدان المغرب العربي وجدت أن إدخال دروس الترجمة (من الفرنسية إلى العربية وبالعكس) في مناهج المدارس والمعاهد يخدم غرضين من أغراضها، في آن واحد، هما: تعليم اللغة الفرنسية ونشرها في هذه البلدان، وإعداد العناصر الضرورية من المترجمين لتكون وسيطة بينها وبين الأهالي في الإدارة والقضاء والجيش سواء في المستوى المركزي أو المحلي. وهكذا أصبحت وظيفة مترجم من الوظائف البارزة والهامة في هياكل إدارة الحماية الفرنسية في بلدان المغرب العربي. (مواعدة : 112 - 113)

250. الترجمة وسيلة لتعريب التعليم والإدارة

حصلت تونس والمغرب على استقلالهما عام 1956 وانتزعت الجزائر استقلالها عام 1962. وفي الحال اتجهت نية هذه الأقطار إلى التخلص من لغة المستعمر القديم التي كانت اللغة الرسمية لهذه البلدان، وإحلال اللغة الوطنية محلها في التعليم والإدارة والقضاء وجميع مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ليكون الاستقلال السياسي مدعما بالاستقلال الثقافي. ويتطلب هذا الأمر إعداد المترجمين القادرين على تعريب الإدارة ووثائقها، وتكوين المختصين المتمكنين من تعريب التعليم ومناهجه، وتوفير المصطلحات العلمية والتقنية اللازمة باللغة العربية.

وهكذا نجد أن الجزائر تقرر سنة 1963 - أي بعد عام واحد فقط من استقلالها- إنشاء "المدرسة العليا للترجمة" لإعداد مترجمين "مخصصين لمصالح العلاقات الخارجية والإرشاد الإداري والمصالح العمومية والمنظمات ولجان التسيير والمقاولات الصناعية والتجارية." (بن عيسى : 47)

وفي تونس حيث انتعشت بعد الاستقلال آمال في تعريب الإدارة والتعليم أنشئ "معهد بورقيبة للغات الحية" بمقتضى الأمر عدد 51 لسنة 1964 الذي نصّ على الغرض من إنشائه : "لتعليم اللغات والنقل والترجمة" (عبيد: 86)

وما إن تستقل المغرب حتى تسارع إلى إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ثم المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي من أجل توفير المصطلحات العلمية والتقنية وإجراء الدراسات والبحوث اللغوية اللازمة لتعريب الإدارة والتعليم.

260. الترجمة أداة للتواصل في العمل الدولي

إن تكاثر المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات العاملة في إطارها، وتزايد مكاتبها وفروعها في عواصم المغرب العربي ومدنه الكبرى، وتفاقم أنشطتها من مؤتمرات وندوات واجتماعات ومطبوعات، أدى إلى تعاظم الحاجة إلى الترجمة التحريرية والفورية. وهكذا أصبحت مهنة المترجم الدولي مهنة مربحة تحظى

بإقبال النابغين باللغات. ومن هنا نجد أن أحد أحدث معاهد إعداد المترجمين في المغرب العربي، وهو مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في طنجة التي بدأت عملها خلال العام الدراسي 86-1987، تضع في طليعة أهدافها تخريج المترجمين القادرين على العمل في المنظمات الدولية والإقليمية. وقد تمكن عدد لا بأس به من خريجها من الالتحاق فعلا بالمنظمات الدولية والإقليمية. (دليل المدرسة : 1-18)

300. العوامل المؤثرة في تنمية الترجمة

لأن الترجمة ليست مجرد عملية نقل لغوي، وإنما هي ضرورة حضارية وحركة ثقافية ونشاط علمي كذلك، كما ذكرنا، فإن العوامل المؤثرة فيها إيجابا وسلبا لا تقتصر على العوامل اللسانية، وإنما تتعداها إلى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل بما يلي :

1. الوضعية اللغوية في البلاد

ويشتمل هذا العامل على شقين أساسيين، هما :

أ- تعميم استعمال اللغة الوطنية

ب- تعليم اللغات الأجنبية

2. توفر العناصر البشرية المؤهلة

ويتطلب ذلك الإعداد التقني الجيد للمترجمين في معاهد متخصصة في تعليم تقنيات الترجمة.

3. وجود مؤسسات البنية التحتية للترجمة

والمقصود بها نوعان رئيسان من المؤسسات، هما :

أ- المؤسسات اللغوية والمعجمية والمصطلحية

ب- المؤسسات الوطنية للترجمة

4. التشريعات المشجعة على الترجمة

وتتناول هذه التشريعات جوانب مختلفة من عملية الترجمة

أهمها :

أ- التشريعات المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية وتتميتها

ب- التشريعات المتعلقة بحقوق المترجمين واتحاداتهم

ت- التشريعات المتعلقة بنشر الترجمات وتشجيعها

5. البحوث العلمية في نظرية الترجمة والترجمة الآلية

وسنتناول هذه العوامل بإيجاز فيما يلي :

310. الوضعية اللغوية في المغرب العربي

311. تعميم استعمال اللغة العربية

لقد فرض المستعمر الفرنسي لغته الوطنية على بلدان المغرب العربي، وعمم استعمالها في مختلف مرافق الحياة : في التعليم والإدارة والقضاء والجيش والقطاعات الاقتصادية، بل ونجح في تشجيع الأسر المغربية على تلقينها لأطفالها منذ ولادتهم. كما أبعد اللغة العربية بوصفها لغة ميتة لا تصلح إلا في الصلاة في المساجد كما تستعمل اللاتينية في طقوس العبادة في بعض الكنائس الأوروبية.

وذهب إلى أبعد من ذلك عندما أصدرت السلطات الفرنسية في الجزائر مرسوما يوم 1938/3/8 أعلنت فيه أن اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر (الهالي : 62). وهذا مجرد مثل يساعدنا على تصور الصعوبات التي واجهتها أقطار المغرب العربي في محاولاتها لاستكمال تعريب التعليم والإدارة فيها بعد الاستقلال.

ونظرا لأن هذه الأقطار - شأنها شأن أقطار المشرق العربي - لا تمتلك استراتيجية تعريب وطنية ثابتة، وإنما تمارس تعريبا ظرفيا معرضا للتغيير والتعديل حسب السياسات المتحولة، فإن عملية التعريب فيها قد انتكست عدة مرات.

وهكذا يمكن القول إن الوضعية اللغوية في هذه الأقطار قد انتهت إلى ثنائية عربية فرنسية، على الرغم من أن دساتير أقطار المغرب العربي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد¹. وفي الوضع اللغوي الحالي في هذه الأقطار، لا يمكن وصف اللغة الفرنسية بأنها لغة أجنبية وإنما هي لغة ثانية تستعمل إلى جانب اللغة العربية في مجالات معروفة في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ففي الإدارة مثلا نجد الفرنسية تستعمل في الإدارات الاقتصادية والتقنية. وأما في التعليم فإن العربية هي لغة التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية وكليات العلوم الإنسانية، في حين تستعمل الفرنسية لغة في التعليم الجامعي العلمي

1. ينص الدستور التونسي الحالي في فصله الأول على أن العربية هي لغة الدولة التونسية، وينص الدستور الجزائري الحالي (1996) - شأنه شأن سابقه دستور 1976 ودستور 1963 - على أن العربية هي "اللغة الوطنية والرسمية" للبلاد، كما ينص الدستور المغربي الحالي (1996) كالدساتير التي سبقته منذ سنة 1962 على رسمية اللغة العربية.

والمهني والتقني، ما عدا تونس التي قصرت التعريب على
المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وبعض التخصصات الإنسانية في
التعليم العالي.

وللوقوف على مدى صعوبة التعريب في هذه الأقطار يكفي
إلقاء نظرة على المعارك الصحفية التي تدور حول التعريب
باستمرار¹. وقد تحدّث بالتفصيل عن مثل هذه الصعوبات التي

2. نضرب مثلا من إحدى المعارك الصحفية التي تدور باستمرار حول التعريب منذ استقلال هذه الأقطار قبل ما
ينيف على أربعين عاما. فقد أحال مؤخرا وزير الوظيفة العمومية في المغرب على الأمانة العامة للحكومة مشروع
مرسوم تصبح بمقتضاه الإدارة المغربية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ملزمة باستعمال اللغة العربية، وإن
عدم الاستعمال يعتبر خطأ مهنيا تترتب عنه المسألة التأديبية. وفي اليوم التالي تقريبا تصدى لهذا الأمر مقال المحرر
المنشور في الصفحة الأولى من جريدة "الاتحاد الاشتراكي" المغربية ليوم (2001/9/7) ومديرها السيد عبد الرحمان
اليوسفي، الوزير الأول المغربي، وكاتب المقال هو السيد حسن نجمي، رئيس اتحاد كتّاب المغرب. وورد فيه ما يلي
: " يبدو الأخ محمد خليفة، وزير الوظيفة العمومية متحمسا لفرض صيغة قانونية تلزم الإدارات المغربية باستعمال
اللغة العربية في مجموع إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. والوزير... يعلم جيدا أن هناك
منشورا سبق وأصدره الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي في نفس الموضوع يحتاج إلى تفعيل. لذلك تقدم
الوزير... بمشروع مرسوم إلى الأمانة العامة للحكومة يعتبر فيه عدم استعمال اللغة الرسمية للدولة (أي العربية) "خطأ
مهنيا خاضعا للمسألة التأديبية"... لكنني أتصور أن الأمر ليس بنفس السهولة التي نتصورها... هناك وضع ثقافي
ولغوي معقد في المغرب. وهناك حساسية معلومة في الحقل اللغوي تحديدا تبلورت ضمن سيرورة تاريخية وثقافية
وإثنية. كما أن هناك مصاعب تطبيق لا ينبغي تجاهلها بحكم مكونات ونسيج الإدارة المغربية كما تمت "عصرنتها"
خلال المرحلة الاستعمارية ومراحل تأسيس عهد الاستقلال... (نجمي : 1) ●●

●● وفي اليوم نفسه (2001/9/7) صدر تعليق بعنوان "التعريب" في جريدة (ليكونوميست) وهي جريدة
مغربية مفرنسة جاء فيه :

"إن كلمة التعريب لها رنة سيئة في آذان المغاربة وإنها مجرد شعار وطني كان له مغزى عند الاستقلال وبني
عليه تعليم متدهور ودبلومات ضعيفة، وإنه مجرد ديماغوجية لا يمكن أن تغالط أحدا... وإن هناك موظفين،
كبارا وصغارا، لا يشتغلون إلا بالفرنسية، لا لأنهم يحبونها أو يتمتعون منها، وإنما لأن تخصصهم في
الإعلاميات وفي قنوات المياه لا يوجد، سواء على مستوى التكوين أو التطبيق إلا بالفرنسية. فإذا فرضنا عليهم
التعريب فإن أغلبيتهم ستصبح مجمدة ومضافة إلى صفوف الموظفين المتقاعسين للمرتبات بدون أن يقوموا بأي
عمل، الأمر الذي سيضعف مردودية الخدمات وبالتالي سيزر بالمواطنين".

وفي يوم 2001/9/18، صدر مقال طويل في جريدة (العالم) كتبه تقيب المحامين يردّ على الصحيفتين المذكورتين، جاء فيه :

تحول دون التعريب الناجز في الإدارة والتعليم العالي لغويّ جزائريّ. (بلعيد: 238-268)

ويتساءل المرء ما إذا كان عدم استكمال تعريب التعليم، وخاصة التعليم الجامعي العلمي والتقني، هو نتيجة قصور في المنهجية وانتكاس في العملية التعريبية، أم أنه خيار سياسي معلن أو غير معلن. ويرى عبد اللطيف عبيد أن الثنائية اللغوية، في تونس مثلاً، هي خيار وطني قديم حتى قبل الحماية الفرنسية، وهدفه استخدام اللغة الأجنبية وسيلة لاستيعاب علوم الغرب وتقنياته. فعندما أنشأ المشير أحمد باشا باي مدرسة باردو الحربية عام 1840 استعملت اللغات الأجنبية في تدريس العلوم العصرية في تلك المدرسة، وعندما أنشأ

”نرى أن مشروع المرسوم بالزامية استعمال اللغة العربية ما هو إلا تطبيق قانوني لمقتضيات الدستور المغربي الذي يعتبر أعلى قانون في البلاد... ورغم مرور أكثر من أربعين سنة على صدور أول قانون ينص على رسمية اللغة العربية، فإن الإدارة المغربية والمؤسسات العمومية التابعة لها ظلت ولا زالت تتعامل داخليا ومع بعضها ومع المواطنين بالفرنسية غير آبهة بالدستور ولا بالمشورات العديدة المتوالية الصادرة من الوزراء الأولين (رؤساء الوزارات) التي تحثها على استعمال اللغة العربية ومن بينها، على وجه المثال المنشور رقم 1 الصادر في 1966/3/17 عن نائب الوزير الأول المكلف بالتنمية إدريس المحمدي، والمنشور رقم 69 المؤرخ في 1972/2/16 الصادر عن الوزير الأول محمد كريم العمراني، والمنشور رقم 122 الصادر في 1973/10/5 عن الوزير الأول أحمد عصمان، والمنشور رقم 58/98 المؤرخ في 1998/12/11 الصادر عن الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي. كما لم تنفع حتى الآن عشرات من الأبحاث والمقالات والنداءات التي تدعو إلى استعمال اللغة العربية، كثرات وطني وحضاري وقومي في جميع مجالات الحياة بما فيها الإدارة... إن رسمية اللغة، أية لغة، مسألة قانونية ولا علاقة لها بالحساسيات. وغالبا ما تختار الدولة أو الأمة، عبر استفتاء، إحدى لغاتها الوطنية الأكثر رقيما وتقدما، والأكثر معرفة وانتشارا بين مواطنيها من أجل ترسيمها وبالتالي استعمالها رسميا للتواصل داخليا ودوليا...” (بن عمرو : 6)

وفي يوم 2001/9/20، كتب مدير جريدة العلم الأستاذ عبد الكريم غلاب، في عموده اليوم المشهور ”مع الشعب“ مقالا حول الموضوع ختمه بالفقرة التالية : ”فإلغاء العربية من الإدارة مخالفة دستورية وقانونية يعاقب عليها القانون. ولذلك أصبحت الحكومة ملزمة بأن تطبق الدستور الذي فرض وطنية اللغة العربية منذ نحو أربعة عقود، ولا تعبأ بأي فرنكفوني يدافع عن ”رزقه“ بالتنكر للعربية. فليس من حق فرد يجهل العربية أن ”يفتي“ بعدم استعمالها أو يوجّه الحكومة إلى عدم تنفيذ المشروع الذي بين يديها لتعريب الإدارة.“ (غلاب : 1)

الوزير المصلح خير الدين باشا المدرسة الصادقية عام 1875 جعل اللغة الفرنسية لغة لتدريس العلوم العصرية في تلك المدرسة (عبيد: 72-73)

وسواء أكانت الثنائية اللغوية في أقطار المغرب العربي اختيارا مسبقا أو قصورا في استراتيجية التعريب، فإن هذه الوضعية اللغوية، إضافة إلى عرقلتها للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في هذه الأقطار، تلحق الضرر البين بالترجمة ذاتها، لأن المادة المترجمة سلعة ثقافية تخضع — كبقية السلع — لقانون العرض والطلب، فإذا تضاعف الطلب عليها لتمكن المستعمل من قراءة المادة بلغتها الأصلية، فإنه لا ضرورة لإنتاجها.

ومن الضروري أن نضيف هنا أن تعميم استعمال اللغة العربية لا يعني تعريب الإدارة والتعليم فحسب وإنما يعني كذلك محو الأمية بحيث تستطيع نسبة عالية من أبناء البلاد القراءة والكتابة، فكلما ازدادت هذه النسبة ازداد الإقبال على قراءة الكتب موضوعة كانت أو مترجمة. وتدلنا الإحصائيات التربوية أن نسبة الأمية عالية في أقطار المغرب العربي بحيث تتاهز الـ 40% وترداد هذه النسبة لدى النساء والكبار فتبلغ حوالي 50%.

312. تعليم اللغات الأجنبية

تتطلب الترجمة في جانبها اللغوي إتقان المترجم اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها معاً، كما تتطلب في جانبها المعرفي تضلّع المترجم في تخصص المادة المترجمة، أو كما قال أبو عثمان الجاحظ : "ولا بد للترجمان أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية". (الجاحظ 1:76)

وهكذا فإن تعليم اللغات الأجنبية في النظام التربوي إرهاب بظهور عدد ممن يتقنون هذه اللغات الأجنبية إلى جانب لغتهم الوطنية ما يساعدهم على الاضطلاع بالترجمة في المستقبل، إضافة إلى فتح نافذة لهم تطل على حضارات الناطقين بتلك اللغات. وهذا معنى متداول في الثقافة العربية حتى قيل : "كل لسان بإنسان" ونظمه بعضهم فقال :

بقدر لغات المرء يكثر	وتلك له عند الشدائد
نفعه	أعووان
فبادر إلى حفظ اللغات	فكل لسان في
مسارعا	الحقيقة إنسان

وقال آخر :

وإذا المترجم حاز روى عباداً من

وإذا نظرنا إلى الخريطة اللغوية في النظام التربوي في أقطار المغرب العربي، نجد أنه باستثناء اللغة الفرنسية التي تُدرس في التعليم العام (المرحلتين الابتدائية والثانوية)، فإن عدد اللغات الأجنبية التي تُدرّس في التعليم الثانوي محدود كما أن الساعات المخصصة لها محدودة. وتتفرد تونس في تعليم لغتين أجنبيتين (الفرنسية والإنجليزية) في المرحلة الإعدادية. وفي المرحلة الثانوية (أي السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من التعليم العام) يُوجّه التلميذ في تونس والمغرب إلى تعلم لغة أخرى يختارها من بين اللغات التالية : الإنكليزية، الإسبانية، الألمانية، الإيطالية. ويتحكم في الاختيار عوامل متعددة منها، مثلا، تخصص الطالب، فطلاب الشعبة العلمية يميلون إلى اختيار اللغة الإنجليزية، ومنها توفر المدرسين المختصين بهذه اللغات في مدرسة الطالب، ومنها المنطقة التي ينتمي إليها، فطلاب شمال المغرب مثلا يفضلون اللغة الإسبانية لانتشارها هناك لأسباب تاريخية، ومنها وجود أقارب للطلاب هاجروا إلى أحد الأقطار الأوروبية، وهكذا. أما في الجزائر فإن جميع الطلاب في المرحلة الثانوية يدرسون اللغة الفرنسية وبعضهم القليل يُتاح له إضافة الإنجليزية.

وفي التعليم العالي، نجد أن تونس قد أحدثت عام 1964 "معهد بورقية للغات الحية" لتعليم اللغات الأجنبية للتونسيين وتعليم العربية لغير الناطقين بها. وفي عام 1976 أصبح هذا المعهد تابعا للجامعة التونسية (جامعة تونس 1 للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)

وأضيفت إليه مهمة تنظيم التعليم في النقل والترجمة. وتُدرس في هذا المعهد اللغات الفرنسية، والإنجليزية، والألمانية، والإسبانية، والإيطالية، والروسية، واليابانية، والصينية، والتركية. ويمنح شهادات فيها. وإضافة إلى ذلك فإن كليات الآداب في جامعة صفاقس وجامعة الوسط (سوسة) وجامعة القيروان، تشتمل على أقسام لدراسة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية، وتمنحان الإجازة، والأستاذية، والدكتوراه في هذه اللغات.

أما في الجزائر فقد تأسس في جامعة الجزائر عام 1981 مركز التعليم المكثف للغات، وكذلك في جامعات أخرى، ولكن هذه المراكز لا تمنح الإجازة بل تقوم بهذه المهمة معاهد اللغات الأجنبية الموجودة في كل من جامعة تلمسان، وجامعة تيزي وزو، وجامعة عنابة، وجامعة فرحات عباس في سطيف، وجامعة العلوم والتكنولوجيا في وهران، وجامعة قسطنطينية، وجامعة وهران السانية. وتدرس في هذه المعاهد اللغات الفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية، والإيطالية، والروسية، والألمانية. ويستطيع الطالب الحصول على الإجازة الجامعية في إحدى هذه اللغات.

أما المغرب فلا تشتمل جامعاته على معاهد للغات الأجنبية، ولكن كليات الآداب والعلوم الإنسانية في بعض هذه الجامعات تشتمل على أقسام لتدريس اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والألمانية والإيطالية، وتمنح شهادة الليسانس. كما تُعطى بعض الدروس الاختيارية في لغات أخرى من غير أن يحصل الطالب

على شهادة الليسانس فيها وهذه اللغات هي الفارسية والعبرية والأردية والتركية واليابانية والروسية.

وخلاصة القول إن تدريس اللغات الأجنبية محدود في النظام التربوي في المغرب العربي، ويقتصر على عدد قليل من اللغات الأوروبية، ويغفل لغات آسيا وأفريقيا، ولا تدرس لغة بعمق وإحاطة إلا اللغة الفرنسية التي تبدأ دراستها من المرحلة الابتدائية، بحيث لا نتوقع وجود مترجمين من لغات غير الفرنسية إلا نادرا. ولهذا نجد أن معظم الكتب المعربة في المغرب العربي منقولة من الفرنسية.

320. توفر العناصر البشرية المؤهلة

بصورة عامة، بقيت الترجمة في أقطار المغرب العربي، لمدة طويلة، يمارسها متقنون أتقنوا لغات أجنبية ولكنهم لم يتلقوا إعدادا خاصا في الترجمة وتقنياتها. وسنعرض هنا ثلاث تجارب مختلفة ذات أهداف متباينة نوعاً ما :

321. المدرسة العليا للترجمة في الجزائر

كانت الغاية من قرار إنشاء هذه المدرسة عام 1963 (أي بعد عام واحد من الاستقلال) هي إعداد المترجمين الذين سيعملون في مختلف مرافق الدولة الإدارية والتربوية للمساعدة على تعريب تلك المرافق. فقد نص مرسوم إنشاء هذه المدرسة على أهدافها على الوجه التالي :

1. تكوين هيئة مترجمين معربين من ذوي الأهلية العليا من حيث علم اللغة متوفرين على ثقافة عامة متينة، ومخصصين لمصالح العلاقات الخارجية والإرشاد الإداري والمصالح العمومية والمنظمات ولجان التسيير والمقاولات الصناعية والتجارية.

2. تكوين هيئة مترجمين اختصاصيين من ذوي الأهلية العليا من حيث اللغة حائزين على دراية من المستوى العالي في الاختصاصات العلمية الرئيسية، ومخصصين للمصالح الفنية ومصالح الإرشاد أو التبادل والمنظمات الصناعية العلمية ومراكز الأبحاث والمختبرات والمدارس الاختصاصية.

ولهذا كانت هذه المدرسة تمنح شهادتين : الأولى، أهلية الدراسات العليا للترجمان، والثانية أهلية الدراسات العليا للترجمان المتخصص. وكانت مؤسسة تعليمية شبه مستقلة وفي عام 1970، ألحقت هذه المدرسة بمعهد اللغات الأجنبية في جامعة الجزائر، وأصبحت دائرة من دوائر هذا المعهد، وأخذت تمنح شهادة ليسانس جامعية في الترجمة (بن عيسى : 47-48).

322. قسم الترجمة في معهد بورقيبة للغات الحية

أنشئ عام 1976 قسم لتكوين المترجمين في معهد بورقيبة للغات الحية (الذي أصبح اسمه الآن المعهد العالي للغات وهو تابع حاليا لجامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بتونس). والدافع لإنشاء هذا القسم هو الحركة الاقتصادية المتنامية في السبعينات من

القرن العشرين التي كانت تستدعي التعامل مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الأجنبية في الخارج والداخل. وكانت مدة الدراسة في هذا القسم، للحاصلين على شهادة المدرسة الثانوية، أربع سنوات، ينال الطالب بعدها على الأستاذية (الإجازة) في الترجمة. ومنذ عام 1993، أصبحت الدراسة في هذا القسم سنتين بعد مباراة دخول يتقدم إليها الطلاب الناجحون في المرحلة الجامعية الأولى في مختلف الاختصاصات (وهذه المرحلة تتكون من السنتين الأولى والثانية في الجامعة). وتستعمل في تخصص الترجمة اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، علماً بأن العربية هي اللغة الرئيسية ثم يختار الطالب اللغتين الثانية والثالثة. وإضافة إلى الدروس اللغوية وتقنيات الترجمة العامة، يدرس الطلاب الترجمة الاقتصادية والعدلية (القانونية)، والترجمة العلمية والتقنية. وقد تخرج في هذا القسم منذ إنشائه أكثر من ألف مجاز، ولكن أغلبهم يعمل في تدريس اللغات في المدارس الثانوية، بسبب الثنائية اللغوية السائدة في تونس وعدم حاجة المؤسسات الحكومية التي تستخدم الفرنسية إلى مترجمين (بن حميدة : 39-41، وعبيد : 86-87)

323. مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في طنجة

لا علاقة لهذه المدرسة بالمدرسة العليا للترجمة التي أنشأتها الإدارة الفرنسية بالرباط عام 1912 لغايات مختلفة والتي انتهت مهمتها بانتهاء الحماية الفرنسية. ولكن اختيار طنجة مقراً للمدرسة الجديدة يحمل دلالة خاصة إذ إنه يذكر بمدرسة الترجمة التي أنشأها السلطان الحسن الأول في طنجة أواخر القرن التاسع عشر.

لقد تقرر إحداث مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة عام 1983 وافتتحت خلال السنة الدراسية 1986-1987 بوصفها مدرسة تابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، ثم أُلحقت عام 1990 بجامعة عبد المالك السعدي في تطوان.

ويُقبل في هذه المدرسة - بعد النجاح في مباراة دخول - الطلاب الحاصلون على شهادة المرحلة الجامعية بتخصص لغات أو الحاصلون على الإجازة الجامعية في الآداب أو العلوم أو الاقتصاد أو الحقوق. وتتوفر المدرسة على ثلاث تشكيلات لغوية :

- عربية (أ) فرنسية (ب) إنجليزية (ج)

- عربية (أ) إنجليزية (ب) فرنسية (ج)

- عربية (أ) إسبانية (ب) فرنسية (ج)

ومدة الدراسة ثلاث سنوات لحاملي شهادة المرحلة الجامعية الأولى، أو سنتين لحاملي الإجازة الجامعية. ويحصل الطالب عند التخرج من المدرسة على دبلوم مترجم تحريري. ويشتمل البرنامج الدراسي على دروس في القانون والاقتصاد والقانون الدولي العام والعلاقات الدولية والمنظمات الدولية، إضافة إلى الدروس اللغوية وتقنيات الترجمة. وتعترم المدرسة فتح سلك عال مدة الدراسة فيه سنتان وينتظم فيه خريجو المدرسة الراغبون بعد اجتياز مباراة دخول للحصول على دبلوم عال في الترجمة الفورية أو دبلوم عال في الترجمة التحريرية. (نشرة المدرسة التعريفية).

وبصرف النظر عن الأهداف المسطرة في قرار إنشاء هذه المدرسة، فإن نظرة فاحصة على برنامجها الدراسي والجهات التي استخدمت خريجها، تدلنا على أن هذه المدرسة تعد المترجمين للعمل في المنظمات الدولية والإقليمية، ومكاتب الترجمة المهنية، ووكالات الأنباء والمؤسسات ذات الطابع الدبلوماسي، والبنوك وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص. وتمكنت هذه المدرسة من تخريج 173 مترجما خلال السنوات العشر الأولى من عملها (أي من عام 1986 إلى عام 1996).

330. مؤسسات البنية التحتية للترجمة

المترجم كالبناء، لا يستطيع إنجاز عمله بالاعتماد على قدراته الذاتية فقط. وكما يحتاج البناء إلى ما تنتجه معامل الحديد والنجارة والزجاج وغيرها لإمداده بأدوات عمله وبالمواسير والأبواب والشبابيك وما إلى ذلك، فإن المترجم يعتمد في عمله على ما تنتجه المؤسسات اللغوية والمعجمية والمصطلحية. ويمكن تسمية هذه المؤسسات بمؤسسات البنية التحتية للترجمة. وأهم هذه المؤسسات ما يلي :

331. المؤسسات اللغوية والمعجمية والمصطلحية

يُعدّ المعجم بأنواعه المختلفة، الأحادي اللغة والثنائية اللغة، اللغوي والمتخصص، الورقي والإلكتروني، وسيلة لا غنى عنها

للمترجم. فهو أدواته الرئيسة في عمله. وكلما توفرت المعاجم وتعددت أصنافها، وجد المترجم ضالته فيها، وتيسرت عملية الترجمة. ويحتاج المترجم بصورة خاصة إلى المصطلحات العلمية والتقنية في عمله خصوصا إذا كان يترجم في ميدان متخصص. والمصطلحات توجد عادة في معاجم ورقية أو إلكترونية (الصوري : 16- 17 والقاسمي، 1992: 21-46)

وتقوم بإنتاج المعاجم المؤسسات اللغوية والمعجمية والمصطلحية، مثل المجامع اللغوية والعلمية، ومراكز الدراسات المعجمية والمصطلحية، ودور النشر المتخصصة. وتقوم هذه المؤسسات عادة بتصنيف المعاجم، وإصدار الدوريات اللغوية، وعقد الندوات واللقاءات العلمية حول قضايا اللغة والمعجم والمصطلح.

ونلاحظ في المغرب العربي وفرةً في هذا النوع من المؤسسات وجودة في إنتاجها. ويمكن تفسير ذلك برغبة أقطار المغرب العربي في استعادة هويتها اللغوية بعد أن طمسها الاستعمار الفرنسي، ومحاولاتها المتعددة لإنجاز التعريب الشامل وما يحتاجه من مصطلحات ومعاجم 82. وفيما يلي عرض موجز سريع لأهم هذه المؤسسات في المغرب العربي :

أ- تونس

أنشأت وزارة الثقافة عام 1982 " المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة " التي كانت تشتمل على خمسة أقسام أولها وأهمها " المعهد الوطني للترجمة الأدبية والعلمية ووضع المصطلحات". وفي عام 1992 أصبح اسمها " المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة ". وقد نص القانون عدد 116 لسنة 1992 على أن مهام هذا المجمع " تأليف المعاجم والموسوعات وترجمة المؤلفات." (عبيد:82 وحميدة 42)

ب- الجزائر

وفي الجزائر اضطرت الدولة إلى إنشاء عدد من المؤسسات اللغوية لإحياء اللغة العربية وإعادة استعمالها في مرافق الحياة العامة. ومن هذه المؤسسات ما يلي :

- "المركز الوطني للترجمة والمصطلحات" الذي أنشأته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1980، وجاء في نظام تأسيسه أن من مهامه "إنتاج قواميس ومعاجم مناسبة للفروع والاختصاصات" و"ترجمة الكتب الوجيزة المنسوخة والدروس المقررة في البرامج الجامعية إلى اللغة العربية..." (بن عيسى 49)

- "مركز ترقية اللغة العربية" في جامعة الجزائر الذي تولى إدارته مدة طويلة اللغوي المعروف عبد الرحمن الحاج صالح والذي تبنى مشروع "الذخيرة اللغوية"، وهو مشروع يرمي أساسا إلى بناء قاعدة للمعطيات النصية، وإنشاء معجم آلي للألفاظ العربية

المستعملة، ومعجم آلي للمصطلحات التقنية المستعملة بالفعل.
(الحاج صالح : 33-53)

- وأنشأت رئاسة الجمهورية الجزائرية عام 1998 "المجلس الأعلى للغة العربية" للتنسيق بين الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها" (كاشة : 257). ويقوم هذا المجلس بنشاط أكاديمي مكثف، فهو يصدر مجلة فصلية عنوانها "اللغة العربية"، ويقيم مواسم ثقافية تلفي فيها محاضرات ودراسات ثم يصدرها في كتاب سنوي يحمل عنوان "أعمال الموسم الثقافي"، كما يعقد ندوات وطنية وعروبية¹، وينشر المعاجم التي تساعد الإدارات على التعريب²، إضافة إلى تنفيذ المهام المنوطة به. وتولى رئاسة هذا المجلس منذ تأسيسه حتى منتصف عام 2001، الأديب اللغوي المعروف الدكتور عبد الملك مرتاض، ثم أعقبه اللغوي الدكتور محمد العربي ولد خليفة.

هذا إضافة إلى مجمع اللغة العربية في الجزائر، الذي يتولى رئاسته الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح منذ سنة 2000

يم. من الندوات الوطنية التي عقدها المجلس ندوة في مدينة عنابة صيف 1999 حول " إشكالية المصطلح الإداري"، وندوة أخرى عقدها في الجزائر العاصمة يومي 9 و10 أبريل 2000 حول " إتقان العربية في التعليم" وأصدر أعمالها في كتاب يحمل العنوان نفسه في العام نفسه. ومن ندواته العروبية الندوة التي عقدها في الجزائر العاصمة في المدة من 6-8 نوفمبر 2000 وأصدر أعمالها في كتاب يحمل نفس العنوان في السنة ذاتها.

□. من المعاجم التي أصدرها المجلس : " معجم المصطلحات الإدارية - عربي / فرنسي - فرنسي/عربي (الجزائر : المجلس الأعلى للغة العربية، 2000).

ج- المغرب

- في يناير / كانون الثاني 1960 أنشأت المملكة المغربية " معهد الدراسات والأبحاث للتعريب للمساعدة في تعريب الإدارة والتعليم في البلاد، أو كما ورد في نظام تأسيسه: " خدمة اللغة العربية وتحديث أدواتها باعتبارها عنصرا أساسيا في تحديد الشخصية الوطنية والهوية الثقافية لمغرب ما بعد الاستقلال" ويشتمل المعهد على "قاعدة المعطيات متعددة اللغات" التي تضم عشرات الآلاف من المصطلحات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، أصدر قسم منها في معاجم ورقية. ويصدر المعهد دورية " أبحاث لسانية"، كما يجري عددا من الأبحاث اللسانية والمعجمية والمصطلحية، ويعقد الندوات واللقاءات العلمية لتطوير النظريات اللسانية والمعجمية والمصطلحية وتطبيقاتها. ويتولى إدارة المعهد حاليا اللغوي المعروف عبد القادر الفاسي الفهري.

- وفي عام 1961، أنشأ المغرب المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ليقوم بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، كي يستفيد المغرب منها في استعمال اللغة العربية في الحياة العامة. وفي عام 1969، ألحق المكتب بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وعندما تأسست المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إطار جامعة الدول

العربية عام 1972، ألحق المكتب بالمنظمة وأصبح اسمه " مكتب تنسيق التعريب." (دليل المكتب: 6)

وإذا كان الهدف الأساس للمكتب هو تنسيق الجهود التي تبذل في أقطار الوطن العربي لاستعمال اللغة العربية في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه في الحياة العامة، فإن المكتب يحقق هذا الهدف عن طريق توحيد المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي باتباع المنهجية التالية :

1. اختيار موضوعات المعاجم المتخصصة التي تتناظر المواد الدراسية في مراحل التعليم المختلفة.
2. تكليف خبراء بوضع مشروع المعجم المطلوب الذي يضم المصطلحات الإنجليزية ومرادفاتها الفرنسية ثم مقابلاتها المختلفة في البلاد العربية مع اقتراح المقابل الموحد
3. مراجعة مشروع المعجم من قبل مختصين أو ندوة متخصصة تضم خبراء في ميدان المعجم ومصطلحيين ولغويين.
4. عرض مشروع المعجم على أحد مؤتمرات التعريب لدراسته وتعديله وإقراره.
5. إصدار المكتب لذلك المعجم بوصفه معجماً موحداً لمصطلحات ذلك العلم.

ويشارك في مؤتمرات التعريب ممثلون عن حكومات الدول العربية، والمجامع اللغوية والعلمية العربية واتحادها، والمنظمات المعنية بالموضوعات المعروضة على المؤتمر، وعدد من اللغويين والمصطلحيين.

وقد عقد المكتب حتى الآن تسعة مؤتمرات للتعريب في الأماكن والسنوات المبينة في أدناه :

الأول، الرباط 1961 ؛ الثاني، الجزائر 1973 ؛ الثالث، طرابلس الغرب 1977، الرابع، طنجة 1981 ؛ الخامس، عمّان، 1985 ؛ السادس، الرباط 1988، السابع، الخرطوم 1994؛ الثامن والتاسع، مراكش 1998.

ونتج عن المؤتمرات توحيد آلاف المصطلحات في مختلف الموضوعات. وقد نشرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب تنسيق التعريب، في ما يناهز أربعين معجما تحمل عنوان " المعجم الموحد لمصطلحات ——— ". وتتناول هذه المعاجم مصطلحات الموضوعات التالية: الجغرافية والفلك، التاريخ، الفلسفة والمنطق، علم النفس، الصحة وجسم الإنسان، الرياضيات البحتة والتطبيقية، الكهرباء، هندسة البناء، التجارة والمحاسبة، النفط، الجيولوجيا، الحاسبات الإلكترونية، الفيزياء العامة والنووية، التربية، الاجتماع والانثروبولوجيا، الكيمياء، الزراعة، الإحصاء،

السكك الحديدية، الاقتصاد، الموسيقى، الآثار، القانون، السياحة، الزلازل، الطاقات المتجددة، البيئة، التقنيات التربوية، الفنون التشكيلية، الإعلام، الاستشعار عن بعد، الأرصاد الجوية، علوم البحار، علوم المياه، المعلوماتية، الهندسة الميكانيكية. (دليل المكتب : 19)

ويتوفر المكتب على بنك مصطلحات له موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعنوانه : www.arabization.org.ma، ويستطيع المترجم وغيره أن يحصل منه على المقابلات العربية الموحدة للمصطلحات الإنكليزية والفرنسية، إلى جانب ببلوغرافية مفصلة للأعداد الخمسين من مجلة المكتب "اللسان العربي" وكذلك محتويات هذه المجلة ابتداء من العدد السابع والأربعين.

وما يهمنا هنا هو مدى تقيد المترجمين في المغرب العربي وغيره من أرجاء الوطن العربي بالمصطلحات الموحدة لدى قيامهم بأداء واجباتهم. فقد لاحظنا في دراسة ميدانية ستنتشر لاحقا أن قلة قليلة من المترجمين تلتزم بالمصطلحات العربية الموحدة أو تلتزم بأنساق مصطلحية ثابتة في المواد التي تترجمها.

ومن ناحية أخرى فإن المعاجم الموحدة التي أنتجها المكتب تفند الحجج القائلة بعدم توفر اللغة العربية على المصطلحات العلمية والتقنية اللازمة لتعريب العلوم والهندسة والطب في التعليم العالي.

332. المؤسسات الوطنية للترجمة

نعني بالمؤسسة الوطنية للترجمة تلك المؤسسة التي ترعاها الدولة والتي تخصص في تعريب الكتب وتغريبها وفق خطة مدروسة وتتوفر على المترجمين المتفرغين والمتعاونين لتنفيذها. وبصورة عامة يمكن القول على أن أقطار المغرب العربي لا تمتلك مؤسسات وطنية للترجمة. ولكن مؤسسات ثقافية عديدة تضع الترجمة والتأليف جزءا من أهدافها أو مهامها.

ولقد أعلمني الأخ بدري عثمان عضو المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر في حديث هاتفي معه أثناء إعداد هذه الورقة، أن المجلس يعكف حاليا على إنشاء مؤسسة وطنية للترجمة. كما أن فكرة تأسيس مثل هذه المنظمة في المغرب قد طرحت بالباح في عدد من الندوات المتعلقة بالترجمة.

340. التشريعات المشجعة على الترجمة

من العوامل التي تساعد على انتعاش الترجمة التشريعات التي تضمن تعميم استعمال اللغة الوطنية، وتحمي حقوق المترجمين، وتيسر نشر الأعمال المترجمة. ولكن وجود التشريع لا يعني بالضرورة العمل به بصورة تلقائية. فكثيرا ما تنص دساتير الدول الشمولية على الحرية والمساواة والعدل ولكن حقوق المواطن مهضومة وحرية مصادرة في تلك الدول. وسنتطرق هنا إلى ثلاثة أنواع من التشريعات المشجعة على الترجمة :

341. التشريعات المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية

تنص دساتير الدول العربية وبضمنها أقطار المغرب العربي على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، كما توجد فيها بعض التشريعات المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية. ولعل التشريعات الجزائرية في هذا المجال هي أكثر التشريعات المغاربية شمولاً وتفصيلاً. ولهذا سنتطرق إلى أهمها هنا على سبيل المثال.

1. الدستور

لقد نص دستور 8 سبتمبر 1963 في مادته الخامسة على أن "اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة". ونصت المادة 76 منه على ما يلي : "يجب تحقيق تعميم استعمال اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية، بيد أنه، خلافاً لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتاً إلى جانب اللغة العربية".

أما دستور 22 نوفمبر 1976 فقد نصت المادة الثالثة منه على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية. تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي".

أما دستور 28 نوفمبر 1996 فقد نصت المادة الثالثة منه على أن اللغة العربية هي اللغة "الوطنية والرسمية".

2. قانون تعميم استعمال اللغة العربية

ويحمل هذا القانون الرقم 91-05 بتاريخ 1991/1/6. ومن مواده ما يلي :

المادة 3 : يجب على كل المؤسسات أن تعمل لترقية اللغة العربية وحمايتها والسهر على سلامتها، وحسن استعمالها. تمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها.

المادة 4 : تلزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كل أعمالها من اتصال وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني.

المادة 5 : تحرر كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية. يمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

المادة 15 : يكون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كفايات تدريس اللغات الأجنبية.

المادة 29 : تعدّ الوثائق الرسمية المحررة بغير اللغة العربية باطلة. تتحمل الجهة التي أصدرتها أو صادقت عليها مسؤولية النتائج المترتبة عليها.

المادة 36 : تطبق أحكام هذا الأمر فور صدوره.

ويجب استكمال عملية تعميم استعمال اللغة العربية في أجل أقصاه 5 يوليو 1998. غير أنه يتم التدريس باللغة العربية بصفة

شاملة ونهائية في كل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليو 2000 مع مراعاة أحكام المادة 23. والمادة 23 تنص على ما يلي : " يُنشأ مجلس أعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية."

3. المجلس الأعلى للغة العربية

وقد أنشئ هذا المجلس بالمرسوم الرئاسي رقم 98-226 بتاريخ 11/7/1998. ويتضمن هذا المرسوم خمسة فصول تشتمل على 35 مادة. وتنص المادة الرابعة المتعلقة بصلاحيات المجلس على الفقرة الرابعة التي تنص على ما يلي:

"ينظر (المجلس) في ملاءمة الآجال المتعلقة ببعض التخصصات في التعليم العالي المنصوص عليها في المادة 7 المعدلة والمتمة للفقرة الثانية من المادة 36 من القانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير سنة 1991 المعد والمتم والمذكور أعلاه".

ويتساءل المرء ما إذا كانت هذه الفقرة هي الثغرة التي تسمح ببقاء التخصصات العلمية والتقنية في التعليم العالي تُدرّس باللغة الفرنسية، حتى الوقت المناسب. ولكن المادة الخامسة من قانون المجلس تنص على ما يلي :

"يجب أن يعمل المجلس على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بتطبيق استعمال اللغة العربية في الإدارات والمؤسسات والهيئات

العمومية ومختلف الأنشطة لا سيما الاقتصادية والثقافية والاجتماعية". (كاشة : 230-265)

342. التشريعات المتعلقة بالترجمين

يبدو أن التشريعات التي تنظم عمل المترجمين وتحفظ حقوقهم وتشجعهم قليلة في أقطار المغرب العربي. ومن هذه القوانين القليلة قوانين الملكية الفكرية التي تنص على أن حق التأليف يشمل المؤلفات المبتكرة أو المترجمة أو المقتبسة.

وكذلك توجد قوانين تنظم مهنة المترجمين المحلفين المعتمدين لدى المحاكم وغيرها، كالقانون رقم 80 لسنة 1994 في تونس. (عبيد : 88).

أما في الجزائر فقد صدر مرسوم بتاريخ 1969/2/8 يقضي بإحداث مكاتب للترجمة في مختلف الوزارات بحيث تقوم هذه المكاتب بالترجمة إلى اللغة العربية للوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية. كما صدر مرسوم في 1969/10/2 يحدد وضعية المترجم بوصفه موظفا في الدولة ويبين حقوقه وواجباته. وعلى إثر انتهاء أعمال الجمعية العامة للاتحاد الوطني للترجمة والمترجمين في الجزائر في الفترة من 11 إلى 13 فبراير 1971 صدر قانون بتأسيس هذا الاتحاد. (بن عيسى: 48)

وفي المغرب لا توجد جمعيات للمترجمين ما عدا "جمعية المترجمين القضائيين" أي المترجمين المحلفين، كما يسمونهم كذلك في المغرب وأصدرت وزارة العدل المغربية قانونا عام 2001 ينظم مهنتهم. كما توجد جمعية لخريجي مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة.

340. التشريعات المتعلقة بنشر الترجمات وتشجيعها

يخضع النشر في أقطار المغرب العربي لمقاييس السوق، وليس هنالك ما يلزم المؤسسات، أهلية كانت أم حكومية، بنشر كتب معينة كالكتب المترجمة أو غيرها. وإذا كان لكل مادة فكرية من منبر فإنه يمكن القول إن الترجمة قد وجدت منبرها في الدوريات. فقد لقيت الترجمة تشجيعا كبيرا من الصحافة في أقطار المغرب العربي. فمذ أن نشأت الصحافة في هذه الأقطار وهي تنشر بصورة منتظمة نصوصا مترجمة. ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجد جريدتي "الرائد التونسي" و"الحاضرة" في تونس وجريدة "المبشر" في الجزائر تنشر نصوصا مترجمة، سياسية وعلمية واقتصادية وأدبية. (مواعدة : 88-94) وتتجلى هذه الظاهرة كذلك في الصحافة المغربية الصادرة في مطلع القرن العشرين كما هو الحال في جريدة "السعادة" التي أنشأت سنة 1905 والداعية إلى الحدثة وترجمة النصوص... وتخوض في ترجمة مقالات عن الجرائد الفرنسية مثلا، أو الاقتباس عن الجرائد الشرقية لمتجمات قصصية وروائية ومقالاتية" (علوش 1990 :

25-29) كما اعتمدت جميع الصحف المغربية الطليعية في المغرب قبل الحماية وبعدها بتخصيص صفحة للمترجمات. وهذا ما نجده اليوم في صحيفة "العالم" وصحيفة "الاتحاد الاشتراكي" وغيرهما من الصحف المغربية التي دأبت، يوميا تقريبا، على نشر كتب مترجمة بصورة متسلسلة إضافة إلى المقالات المترجمة.

أما من حيث التشجيع الرسمي للترجمة فهو ضئيل. ويمكن أن يُشار في هذا الصدد إلى أن وزارة الشؤون الثقافية في تونس تخصص جوائز سنوية لأفضل الكتب التونسية وبضمنها الكتب المترجمة. كما أن وزارة الشؤون الثقافية في المغرب أحدثت عام 1993 جائزة سنوية للترجمة بعد أن كانت جائزة المغرب للكتاب تقتصر على الكتب الموضوعة

350. البحوث العلمية في نظرية الترجمة والترجمة الآلية

من المعروف أن ما يُخصص للبحوث العملية الأساسية والتطبيقية في الوطن العربي ضئيل جدا إذا ما قورن بما ينبغي عليه الحال أو بما تتفقه الدول المصنعة على البحث العلمي. وعلى الرغم من عدم توفر الاعتمادات البشرية والمادية اللازمة، فإن نظرية الترجمة قد استرعت اهتمام المجامع اللغوية والعلمية في تونس والجزائر والمغرب. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات — بيت الحكمة — في تونس قد أصدرت في سلسلة البحوث والدراسات التي تنشرها

كتابا قيما بعنوان " الترجمة ونظرياتها"¹ كما أصدرت كتابا عن " تأسيس القضية الاصطلاحية"²، وعقدت عدة ندوات عن الترجمة كان آخرها حول " ترجمة الأدب التونسي إلى اللغات الأجنبية" عام 1998. وفي محاولة لتوفير موقف تنظيري يحدد معنى الترجمة ويوظف دورها في التنمية، عقدت لجنة اللغة العربية لأكاديمية المملكة المغربية ندوة في طنجة عام 1995 خصصتها لـ "الترجمة العلمية"³.

ولكن الاهتمام بالترجمة لا يقتصر على المجامع في المغرب العربي، وإنما يمتد إلى الجامعات والمراكز والمعاهد وحتى الصالونات الأدبية. فجامعة محمد الخامس بالرباط تبدي اهتماما بموضوع الترجمة فقد نظمت مائدة مستديرة عام 1993 حول موضوع "الترجمة والتأويل" شارك فيها أساتذة من مختلف الجامعات المغربية ببحوث تتناول قضايا منهجية ومعرفية ومفهومية تخص الترجمة وعلاقتها بالفهم والتأويل والمرجع⁴. وتضمنت احتفالات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر بالذكرى العاشرة

يم. انظر المراجع تحت: بيت الحكمة 1989.

□. انظر المراجع تحت بيت الحكمة 2 □ 1989.

□. انظر المراجع تحت: أكاديمية المملكة المغربية.

□. انظر المراجع تحت: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

لتأسيسها عام 1994 عقد ندوة موضوعها "الترجمة في الآداب والعلوم الإنسانية: الواقع والآفاق"¹.

وفي عام 1994 خصصت الدكتورة فاطمة الجامعي الحبابي ندوة من ندوات صالونها الأدبي في الرباط لموضوع "الترجمة" وأصدرت دراسات الندوة مع دراسات ترجمية أخرى في كتاب بعنوان "الترجمة والتلاقح الثقافي"². وعندما أُنبتت جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس أحد أساتذتها البارزين في اللغات والترجمة عام 2001 كان موضوع ندوة التأسيس "تعليم اللغات الأجنبية والترجمة في خدمة قضايا الوطنية"³ أما مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، فإضافة إلى نشرها عددا من الأعمال المتعلقة بالترجمة مثل كتاب "خطاب الترجمة الأدبية : من الازدواجية إلى المثاقفة"⁴ وكتاب "الشعر العربي الحديث المترجم: مقدمة وببليوغرافية"⁵، فإنها عقدت عدة ملتقيات دولية حول الترجمة منها "الملتقى الدولي حول الترجمة والعولمة" عام 2000، والندوة الدولية حول "ثقافة المترجم" في مارس عام 2002، إضافة إلى أن تصدر

يم. انظر المراجع تحت : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير.

□. انظر المراجع تحت : بيت آل محمد عزيز الحبابي.

□. عُقدت هذه الندوة تكريما للمرحوم الأستاذ محمد أبو طالب وستُنشر وقائعها قريبا.

□. انظر المراجع تحت : علوش.

ين. انظر المراجع تحت : الطعمة.

منذ أبريل 1992 دورية نصف سنوية متخصصة في الترجمة
عنوانها "ترجمان"¹.

وظهرت في المغرب دور نشر متخصصة في نشر كتب
شهرية ذات طبعات شعبية لا يتجاوز سعر الكتاب الواحد عشرة
دراهم (أقل من دولار واحد) وتطبع من كل كتاب بين عشرة آلاف
وعشرين ألف نسخة. وهناك الآن ثلاث دور نشر من هذا النوع
هي : شراع، والزمن، والمعرفة للجميع. وفي سلسلة شراع صدر
كتاب يبحث في نظريات الترجمة عنوانه "في الترجمة" وكتاب آخر
بعنوان "أسئلة الترجمة" يتناول قضاياها النظرية والتطبيقية². أما
دار منشورات الزمن فقد خصصت سلسلة شهرية للكتب المترجمة
اسمها "سلسلة ضفاف"³.

وفي المغرب صدرت "بيت الحكمة" وهي مجلة متخصصة في
الترجمة في العلوم الإنسانية، بحيث تخصص ملفا في كل عدد
لمدرسة معينة أو لشخصية علمية بارزة. وقد صدر العدد الأول
منها في أبريل عام 1986، ولكنها توقفت، مع الأسف، بعد ثمانية
أعداد فقط.

أما في مجال الترجمة الآلية، فلا توجد إلا مشاريع بحوث
أكاديمية محدودة في نطاقها وإمكاناتها ونتائجها. ومن هذه المشاريع
مشروع ترجمان للترجمة المدعومة بالحاسوب من الإنجليزية إلى

ي.م. انظر المراجع تحت : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة 2000.

□. انظر المراجع تحت : بنعبد العالي، وحزل.

□. سلسلة ضفاف تصدر عن منشورات الزمن، 153 شارع سيدي بن عبد الله رقم 7 العكاري -

العربية الذي يقوم به قسم التعريب بالمعهد الإقليمي للمعلوماتية والاتصالات بتونس، ومشروع مختبر المعلومات والعلاج الآلي للعربية بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط.

400. إنتاج الترجمة من حيث الكم

إن من يقف على الإحصائيات المتعلقة بعدد الكتب التي تتجزأ ترجمتها سنويا يتأكد له ضعف المحصول كميا، وهو أمر نلمسه في المغرب العربي كما هو الحال في المشرق العربي.

ففي تونس، مثلا، يورد عبد اللطيف عبيد إحصائيتين عن عدد الكتب المترجمة :

الأولى، تتعلق بمطبوعات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة - "الذي في مقدمة مهامه "ترجمة المؤلفات"، يتبين منها أن مجموع ما ترجمه من مؤلفات خلال عشر سنوات لا يتجاوز 23 كتابا. وتيسيرا لعرض نتائج هذه الإحصائية نلخصها بالجدول التالي الذي يتناول جميع مطبوعات بيت الحكمة خلال الفترة 1982-1992 :

نوع الكتب	عددها	نسبتها من المجموع %
المؤلفة	67	80.3
المترجمة إلى العربية	19	16.1
المترجمة إلى الفرنسية	2	1.8
المترجمة إلى الإنكليزية	2	1.8
المجموع	90	100

مطبوعات بيت الحكمة بتونس في الفترة من 1982-1992

والإحصائية الثانية مستقاة من دليل الأدب التونسي (الدخلي : 196)، وتتعلق بعدد الكتب التي ترجمت في تونس منذ استقلالها عام 1956 إلى أواسط الثمانينات حوالي 1985. ونلخص هذه الإحصائية بالشكل التالي :

المجال	عدد الكتب	نسبتها من المجموع %
الحضارة العربية الإسلامية	30	20.4
آداب ولسانيات	48	32.4
تاريخ وجغرافية واجتماع	35	23.6
فلسفة	12	8.1
علوم	23	16.6
المجموع	148	%100

الكتب المترجمة في تونس، 1956-1985

ومن المغرب، تسوق لنا فاطمة الجامعي الحبابي إحصائية استقتها من لائحة أعدتها وزارة الشؤون الثقافية عما يصدر في المغرب من كتب مؤلفة ومترجمة لغرض انتقاء الكتب المرشحة لجائزة المغرب للكتاب منذ أن أحدثت الوزارة جائزة المغرب للترجمة عام 1993. وهذه الإحصائية ملخصة في الجدول التالي :

السنة	الإبداع الأدبي	النقد الأدبي والفني	العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم والتكنولوجيا	المجموع السنوي للكتب المؤلفة	المجموع السنوي للكتب المترجمة	مجموع الكتب المؤلفة والمترجمة	نسبة الكتب المترجمة %
-------	----------------	---------------------	------------------------------	---------------------	------------------------------	-------------------------------	-------------------------------	-----------------------

6,3	%93,7	207	13	194	7	109	36	42	92
12,3	%87,7	195	24	171	10	100	17	44	93
9	%91	214	19	195	12	100	21	62	94
10	%90	235	23	212	4	128	19	61	95
8	%92	336	27	309	3	143	33	13	96
6	%94	316	19	297	6	182	23	0	97
								86	
%8,3	91,7	1503	125	1378	42	762	149	425	المجموع ع الكلي

جدول الإصدارات المغربية والمؤلفة في مختلف الميادين : 1992 – 1997

والإحصائية الثانية التي تسوقها الحبابي تتناول تحليلا نوعيا
للكتب المترجمة الصادرة خلال الفترة من 1986 – 1995
(الحبابي : 36). ونلخص هذه الإحصائية بالجدول التالي :

نسبتها المئوية%	عدد الكتب	المجال
13.8	33	الحضارة العربية الإسلامية
36.4	87	آداب وإبداع ولسانيات
28.5	68	تاريخ وجغرافية واجتماع
8.4	20	فلسفة
10.4	25	تربية وتعليم
2.5	6	علوم
%100	239	المجموع

الكتب المترجمة ومجالاتها في المغرب في الفترة 1985-1995

من هذه الإحصاءات ومن الدراسات المتعلقة بنقد الترجمة في المغرب العربي، يمكن رصد الملاحظات التالية :

1. إن نسبة الكتب المترجمة إلى الكتب المنشورة ضئيلة جدا. ففي المغرب لا تتجاوز هذه النسبة 8,3% من مجموع الإصدارات. فعدد الكتب المترجمة يتراوح بين 13 و 27 كتابا في السنة في حين يتراوح عدد الكتب المؤلفة بين 171 و 309 أي بنسبة 91%.

وإذا كانت نسبة الكتب المترجمة إلى مجموع الإصدارات في الإحصائية التونسية مرتفعة نسبيا إذ تبلغ 16,1%، فالسبب يعود إلى أن هذه الإحصائية خاصة بمطبوعات المجمع التونسي للعلوم والآداب الذي وضعت الترجمة على رأس مهامه.

2. إن معظم الكتب المعرّبة في بلدان المغرب العربي منقولة من اللغة الفرنسية، لأسباب مفهومة، فاللغة الفرنسية هي اللغة الثانية التي يتقنها كثير من الكتّاب. ففي عام 1994، مثلاً، كان مجموع الكتب المترجمة في المغرب 19 كتابا كلها من الفرنسية ما عدا ثلاثة تُرجم أحدها من الإنجليزية والثاني من الإسبانية والثالث من العبرية ويتعلق بنماذج من القصص العبري. وفي الإحصائية التونسية نجد أن عدد الكتب المترجمة هو 19 كتابا، 14 منها تُرجم

من اللغة الفرنسية والباقي موزع على ثلاث لغات : الألمانية 3،
والإنجليزية 1، والإسبانية 1.

3. إن الأغلبية الساحقة من الكتب المترجمة هي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وخاصة في الآداب والنقد الأدبي والحضارة العربية الإسلامية والفلسفة. وتبلغ نسبتها في المغرب حوالي 97,5% وفي تونس حوالي 74,5% في حين أن عدد الكتب العلمية المترجمة لا يتجاوز نسبة 2,5% في المغرب و15,5% في تونس. والسبب في تدني ترجمة الكتب العلمية إلى العربية يعود إلى الوضع اللغوي في هذه الأقطار حيث تستعمل اللغة الفرنسية لغة للتعليم في الكليات العلمية والتقنية في جامعاتها.

4. إن عدد الكتب المترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية ضئيل جداً.

فطبقاً للإحصائية المغربية لا يتجاوز عدد الكتب التي ترجمت من العربية إلى الفرنسية 15 كتاباً، أي 12% من مجموع الكتب المترجمة. وفي الإحصائية التونسية الخاصة بمطبوعات بيت الحكمة، لا توجد سوى 4 كتب مغربية، نقل اثنان منها إلى الفرنسية والاثنان الآخران إلى الإنكليزية، أي أن نسبة الكتب المترجمة من العربية إلى اللغات الأخرى لا يتجاوز 17,4% من مجموع الكتب المترجمة.

500. إنتاج الترجمة من حيث الكيف

510. أنواع الترجمة

في ضوء تعامل المترجم مع العقبات والمشكلات التي تثيرها الترجمة كالمشاكل المعجمية والنصية والتواصلية والثقافية والحضارية، يمكن تقسيم الترجمة إلى أنواع متعددة. ويقسم الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن الترجمة إلى ثلاثة أنواع هي:

1. ترجمة تحصيلية 2- ترجمة توصيلية 3- ترجمة تأصيلية (عبد

الرحمن : 299-405)

511. الترجمة التحصيلية

ويسمى بعضهم هذا النوع بالنقل (يفوت : 58-60) أو الترجمة الحرفية (عجينة : 277-279). وفي هذا النوع من الترجمة، يقدّم المترجم الاعتبارات اللغوية على الاعتبارات المعرفية، فينشغل بالمطابقة بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، من حيث المعجم لتحقيق التناظر التصوري، أو من حيث التراكيب لتحقيق التناظر التصديقي. ويؤدي هذا النوع من الترجمة، في أحيان كثيرة، إلى انحراف المعنى وسوء الفهم والتفهم، كما يقود إلى غربة المفاهيم المترجمة في بنية اللغة المنقول إليها، ما يسبب إتعاب القارئ وإجهاد ذهنه وإضاعة وقته.

512. الترجمة التوصيلية

ويسمونها بعضهم بالترجمة التقريبية (يفوت : 61-63) لسعي المترجم إلى إيجاد المعاني التي تقرّب النص المنقول إلى اللغة المنقول إليها. فيلجأ المترجم إلى إجراء التغييرات الشكلية بوسائل مختلفة كالتحوير والتكليف والاقتباس من أجل أن يتجنب المخالفة

الصريحة لأصول لغة المتلقي، ولهذا يوصف هذا النوع من الترجمة بالترجمة غير المباشرة (عجينة : 278-279). ولكن هذا النوع من الترجمة يسعى إلى الإبقاء على المضامين المعرفية للنص المنقول حتى إذا بدت غريبة في لغة المتلقي. ويقوم المترجم في هذا النوع من الترجمة بفهم أفكار النص الأصلي، ثم التعبير عنها بما يقاربها في اللغة الهدف، ناسيا، أثناء النقل، كلمات النص الأصلي وتراكيبه. ومع إن هدف هذا النوع من الترجمة هو فهم المفاهيم وتفهمها للمتلقي، فإنه لا يرقى إلى استثمار تلك المفاهيم وتفعيلها في البنية المعرفية للحضارة المتلقية.

513. الترجمة التأصيلية

ويسمى بعضهم هذا النوع بالترجمة التأسيسية (يفوت : 65-66). ولا يكفي في هذا النوع من الترجمة أن يتوفر المترجم على الكفاءة اللغوية بحيث يتمكن من نقل الألفاظ، كما في الترجمة التحصيلية، ولا يكفي فيه أن يتوفر على الكفاءة اللغوية والمعرفة بالمضامين، بحيث يستطيع تبين المضامين وتحديدها، كما في الترجمة التوصيلية، فحسب، وإنما يُشترط فيه كذلك العلم بالمقاصد ووضوح الأهداف، بحيث يستطيع التفاعل مع النص المُترجم والتحاور معه في إطار المجال التواصلية للمتلقي، ما ينتج عنه إدماج النص المترجم في البيئة المعرفية واللغوية للثقافة المتلقية لتكون قادرة على الإنتاج الفكري.

وإذا كان المترجم في الطريقة التحصيلية منشغلا في القضايا اللغوية للنص، فإن انشغال المترجم بالطريقة التأصيلية ينصب على

الجوانب الاستشكالية والبناء الاستدلالي للنص، ما يجعله يميل إلى التصرف في المضامين المنقولة لتتناسب الخصائص التداولية لمجال المتلقي. (عبد الرحمان : 359)

إن المتلقي ينتفع من النص المترجم بهذه الطريقة انتفاعه بالنص الأصلي، بحيث يخلق النص المترجم فيه القدرة على التأمل والإبداع. وهكذا يفسح هذا النوع من الترجمة الهجرة الحقيقية للأفكار والنظريات والمناهج والأساليب.

520. أي نوع من الترجمة في المغرب العربي ؟

وإذا فحصنا الدراسات المتخصصة في نقد الترجمة في المغرب العربي وجدنا أنها تميل إلى هذه الترجمة في أطوارها الأولى لم تخرج عن كونها ترجمة تحصيلية تقرب من الحرفية، وأنها في أحسن أحوالها لا تعدو أن تكون ترجمة توصيلية، ولكنها بقيت في معظمها " وسيلة رمزية مفرغة من سلطتها الحضارية والثقافية والإنسانية" (علوش 1990: 14)

ومن ناحية أخرى، فإن معظم الترجمات التي أنجزت في المغرب العربي تم بمبادرات فردية، وليس ضمن خطة منسقة هادفة تستجيب إلى الحاجات الفعلية ويتم في إطارها اختيار ما يُترجم. ويتجلى ذلك في غياب التوازن في تغطية المجالات المعرفية المختلفة. وهذا ينطبق حتى على الكتب التي اضطلعت بترجمتها مؤسسات وطنية، كالمجمع التونسي، وهذا ما حدا بعبد اللطيف عبيد إلى القول: " إن هذه الجهود، على قلتها، لا تخضع

لتخطيط مسبق ومعايير اختيار مدروسة، وإنما تحكمها الصدفة والمبادرات الفردية." (عبيد : 84)

ومما يزيد في غياب التخطيط وسوء الاختيار ندرة الأعمال الببليوغرافية المتعلقة بالترجمة، وإن وجدت هذه الأعمال فإنها مجرد جرد لأسماء ومترجمات دون معالجة نقدية موضوعية. (ذاكر : 125). وينتج عن غياب التخطيط وندرة الأعمال الببليوغرافية، ترجمة العمل الواحد عدة مرات أحيانا. فكتاب "لذة النص" تُرجم إلى العربية خمس مرات في خلال أربع سنوات¹.

وإضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد في تقاليد الترجمة في المغرب العربي ضرورة مراجعة الترجمة من قبل مراجع، أو اشتراك أكثر من مترجم في ترجمة النص الواحد. ويتجلى ذلك في إحصائية وزارة الشؤون الثقافية المغربية السالفة الذكر، إذ إن الأغلبية الساحقة من الكتب المترجمة اضطلع بترجمتها مترجم واحد وبدون وجود أي مراجع. فجميع الكتب الـ 125 الواردة في إحصائية الوزارة اضطلع بإنجازها مترجم منفرد ما عدا ثلاثة كتب اشترك في ترجمة كل منها مترجمان. وقد "تولد عن هذا الوضع تناول المترجم الواحد لمواد تنتمي إلى مجالات متعددة قد لا توجد بينها

يم. تُرجم هذا الكتاب خمس مرات: ترجمة المحور الثقافي 19687، وترجمة فؤاد صفا والحسين سحبان 1988، وترجمة محمد البكري 1988ن وترجمة محمد الرفرافي ومحمد خير بقاعي 1990، وترجمة محمد العربي هروشي 1990 (ذاكر : 123).

أي علاقة اعتمادا على ما يشكل ثقافته من مرجعيات معرفية قد تكون ضعيفة مما يترتب عنه انعدام الأمانة والدقة في نقل مضامين النص الأصلي، وعشوائية انتقاء المصطلح واستعماله، والغموض في مفاهيم النص المترجم وأساليبه. " (الحبابي : 38)

600. الخاتمة (استنتاجات وتوصيات)

نستنتج من هذا العرض الموجز لتجربة المغرب العربي في الترجمة أن الثنائية اللغوية الموجودة حاليا في أقطاره، وضعف تعليم اللغات الأجنبية كما وكيفا، وغياب مؤسسات وطنية للترجمة ذات استراتيجيات وأهداف واضحة قائمة على مسح للحاجات الفعلية، وقلة التشريعات المنظمة لاتحادات المترجمين والمشجعة لهم على العطاء والنشر، — كل هذه الأمور تجعل من الترجمة عملا فرديا تحكمه المصادفة، خاضعا لأهواء هواة المترجمين وقدراتهم المحدودة، بحيث يتضاءل تأثير الترجمة في استنبات الأفكار والنظريات والمناهج والأساليب وحصد ثمارها، وفي تعريف العالم بثقافتنا وقضايانا وكسب تعاطفه معنا.

ولكي تقوم الترجمة بدورها الحقيقي الفاعل، نقدّم فيما يلي بعض المقترحات :

1. تعميم استعمال اللغة العربية في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع العناية باللغات الأجنبية

وتطوير تعليمها في مختلف مراحل التعليم كما وكيفاً، بحيث يتوفر متخصصون في مختلف اللغات الغربية والآسيوية والأفريقية.

2. اضطلاع منظمة عربية قومية للترجمة بالعمل وفق استراتيجية شاملة للترجمة في الوطن العربي، بحيث تنبثق عنها خطط عمل طويلة ومتوسطة المدى، وخطط عمل سنوية. ومن الواجب هنا التذكير بأن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سبق أن وضعت "الخطة القومية للترجمة"¹، وهي خطة جيدة بحاجة إلى تفعيل وتنفيذ.

3. تأسيس منظمات وطنية للترجمة في كل قطر من أقطار المغرب العربي، وأن توفر لها الإمكانيات البشرية والمادية.

4. إعداد ببليوغرافية جامعة للترجمة في الوطن العربي، تُحدّث سنوياً، بحيث تستطيع المؤسسات القطرية للترجمة والمترجمون من الاطلاع عليها منشورة ورقياً أو إلكترونياً أو على موقع من مواقع الشبكة الدولية للمعلومات "إنترنت". ولا يخفى أن هنالك بعض الببليوغرافيات للترجمة في الوطن العربي مثل "ببليوغرافية الكتب المترجمة إلى العربية 1970-1980"، التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وببليوغرافية

يم. انظر المراجع تحت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1996.

– يشكر الكاتب الأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي من تونس والأستاذ الدكتور محمد عثمان بدري من الجزائر اللذين تفضلا بتزويده بما ينقصه من معلومات بالهاتف والناسخ.

"الشعر العربي الحديث المترجم إلى الإنجليزية" التي نشرتها مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، وغيرهما، ولكن هذه الببليوغرافيات ليست جامعة ولا تخضع للتحديث بانتظام. ولهذا ينبغي أن تؤسس قاعدة بيانات ببليوغرافية للكتب والمواد المترجمة وأن تشرف عليها منظمة قومية للترجمة تتعهد بالتحديث والتطوير والنشر بانتظام.

5. استكمال وتطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق المترجمين واتحاداتهم وجمعياتهم، بحيث تكون نقابة للمترجمين في كل قطر عربي، وتتضوي هذه النقابات في اتحاد المترجمين العرب.

6. تشجيع نشر المواد المترجمة، وتقديم مكافآت مجزية للمترجمين، وتنظيم معارض قومية ووطنية للكتاب المترجم بانتظام، ورصد الجوائز المتنوعة للأعمال المترجمة على اختلاف أنواعها، والإكثار من عقد الملتقيات والندوات العلمية حول نظريات الترجمة وتقنياتها ونقدها، وتمكين أساتذة الترجمة والمترجمين من المشاركة فيها.

7. تنمية معاهد إعداد المترجمين الموجودة حاليا في أقطار المغرب العربي، من حيث الأهداف والمناهج ولغات العمل.

8. إعداد خطط قومية وقطرية لتعريب روائع الفكر الإنساني في العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون إلى اللغة العربية لإغناء مكتبتنا، وخطط مماثلة لترجمة أمهات الكتب العربية إلى اللغات الغربية والآسيوية والأفريقية.

9. إنشاء شبكة اتصال عربية للترجمة تضم ثلاث قواعد بيانات هي: قاعدة بيانات ببليوغرافية للكتب المترجمة، المعرّبة منها والمعرّبة، وقاعدة بيانات للمترجمين، وقاعدة بيانات للمؤسسات ودور النشر المعنية بالترجمة

10. إنشاء شبكة اتصال عربية لقواعد المعطيات اللغوية والمعجمية والمصطلحية مثل قاعدة المعطيات النصية في مركز ترقية اللغة العربية في الجزائر، وقاعدة المعطيات المتعددة اللغات في مركز الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط، وبنك المصطلحات في مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

المراجع

1. أحمد، نازلي معوض (1986) التعريب والقومية العربية في المغرب العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أفسحي، محمد (1998) دليل للتعريف بمكتب تنسيق التعريب.الرباط: مكتب تنسيق التعريب،

3. أكاديمية المملكة المغربية. (1995) الترجمة العلمية الرباط : أكاديمية المملكة المغربية - وقائع ندوة علمية -
4. بلعيد، صالح. (1998) "قرار تعميم اللغة العربية واستعمالها : رأي في التجربة الجزائرية". في مجلة اللسان العربي، 46 ص. 268-238.
5. بيت آل محمد عزيز الحبابي (1998) الترجمة والتلاقح الثقافي. الرباط: بيت آل محمد عزيز الحبابي، إصدار : فاطمة الجامعي الحبابي - وقائع ندوة علمية -
6. بيت الحكمة (1989) الترجمة ونظرياتها، تونس : بيت الحكمة - إعداد مجموعة من الأساتذة -
7. بيت الحكمة (1989-2) تأسيس القضية الاصطلاحية. تونس : بيت الحكمة - إعداد مجموعة من الأساتذة -
8. تاجر، جاك (1945) حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر. القاهرة : دار المعارف.
9. التازي، عبد الهادي (1997) "اهتمام الدولة العلوية بالترجمة العلمية : علم الفلك نموذجا" في الترجمة العلمية. الرباط : أكاديمية المملكة المغربية.
10. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. الحيوان، تحقيق عيد السلام محمد هارون (القاهرة : الحلبي وأولاده، ب ت).

11. الحبابي، فاطمة الجامعي (2001) "تجربة المغرب : تأملات وآفاق"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر عن الترجمة في الكويت.
12. بن حميدة، محسن (1985) "واقع الترجمة في الجمهورية التونسية" في دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص. 30-46.
13. حزل، عبد الرحيم (1999) أسئلة الترجمة. طنجة : سلسلة شراع، العدد 55.
14. خوري، شحادة (1992) دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب دمشق : طلاس للدراسات، ط2
15. خوري، شحادة (1996) "واقع حركة الترجمة ومستقبلها في الوطن العربي" في مجلة الفيصل، 239 (سبتمبر/أكتوبر، ص. 57-62).
16. الديدواوي، محمد (1992) علم الترجمة بين النظرية والتطبيق سوسة : دار المعارف.
17. الحاج صالح، عبد الرحمن، (2001) "مشروع الذخيرة اللغوية العربية وإبعاده العلمية والتطبيقية" في مجلة اللغة العربية، 4 ص 33-53.
18. الدخلي، عبد الوهاب (1990) دليل الأدب التونسي المترجم قرطاج : بيت الحكمة.

19. ذاكر، عبد النبي (1999) "نقد الترجمة في المغرب المعاصر" في الترجمة في الآداب والعلوم الإنسانية. أكادير : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص. 113-127.
20. زيتوني، لطيف (1994) حركة الترجمة في عصر النهضة. بيروت : دار النهار.
21. الصوري، عباس (1998) "في الدراسة المعجمية للمتن اللغوي" في مجلة اللسان العربي 45 ص. 9-32.
22. الطعمة، صالح جواد (1993) الشعر العربي الحديث المترجم إلى الإنجليزية : مقدمة وببليوغرافية. طنجة : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة.
23. عبد الرحمن، طه (1995) الفلسفة والترجمة. الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي.
24. عبيد، عبد اللطيف (2001) "حال الترجمة في تونس وعلاقتها بالوضع اللغوي" في مجلة التعريب، 21، حزيران/يونيو، ص. 86.
25. عقاب، محمد الطيب (1985) حمدان خوجة : رائد التجديد الإسلامي. الجزائر : وزارة الثقافة والسياحة.
26. عجينة، محمد (1989) "نظريات الترجمة" في الترجمة العلمية قرطاج : بيت الحكمة، ص. 251-287.

27. علوش، سعيد (1990) خطاب الترجمة الأدبية : من الازدواجية إلى المثاقفة. طنجة : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة.
28. علوش، سعيد (1991) شعرية الترجمات المغربية للأدبيات الفرنسية طنجة : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة.
29. بن عمرو، عبد الرحمن (2001) "حول مشروع مرسوم استعمال العربية بالإدارة" في جريدة "العَلَم" المغربية في عددها بتاريخ 2001/9/18.
30. بن عيسى، حنفي (1985) "واقع الترجمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" في : دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
31. العميد، عبد الله (2000) "إعداد المترجمين في مواجهة متطلبات المرحلة الراهنة" في الترجمة والعولمة. طنجة : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، 103-114.
32. غلاب، عبد الكريم (2001) "مع الشعب" في جريدة العلم بتاريخ 2001/9/20، ص. 1.
33. القاسمي، علي (1991) علم اللغة وصناعة المعجم. الرياض : جامعة الملك سعود، ط2.
34. القاسمي، علي (1970) مختبر اللغة. الكويت: دار القلم.

35. كاشة، بشير (2001) "وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في قوانين الجمهورية الجزائرية" في مجلة اللغة العربية، 4، ص. 230-265.

36. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير (1999) الترجمة في الآداب والعلوم الإنسانية : الواقع والآفاق. أكادير : كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

37. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (1995) الترجمة والتأويل. الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، - وقائع ندوة علمية -

38. ليفي، مارتن (1980) الكيمياء والتكنولوجيا في وادي الرافدين، ترجمة محمود فياض وجواد سلمان وجليل كمال الدين بغداد : وزارة الثقافة، سلسلة الكتب المترجمة رقم 86.

39. ماجد، جعفر (1985) بليوغرافية الكتب المترجمة إلى العربية. تونس : المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

40. مدرسة الملك فهد العليا للترجمة (2000) الترجمة والعولمة. طنجة : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، - وقائع ندوة علمية -

41. مدرسة الملك فهد العليا للترجمة (1997) نشرة تعريفية، ودليل الخريجين. طنجة : مدرسة الملك فهد العليا للترجمة.

42. المرزوقي، أبو يعرب (1992) "الترجمة والظرفية الراهنة" في مجلة الحياة الثقافية، 64-65 ص. 108-113.
43. المسدي، عبد السلام (1989) مراجع اللسانيات. تونس : الدار العربية للكتاب،
44. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1996) الخطة القومية للترجمة. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
45. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1985) دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
46. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب (1999) الترجمة والاصطلاح والتعريب الرباط : معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، إعداد محمد الراضي وإشراف عبد القادر الفاسي الفهري - وقائع ندوة علمية -
47. مواعدة، محمد (1986) حركة الترجمة في تونس طرابلس : الدار العربية للكتاب.
48. الهاللي، صادق (1997) "التجربة العربية في تعريب العلوم وعلوم الطب" في مجلة اللسان العربي، 43.
49. يفوت، الحسن (1999) "مراتب الترجمة في الفكر العربي الإسلامي" في الترجمة في الآداب والعلوم الإنسانية. أكادير : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 57-69 - ندوة علمية -

